كـــــلام ابـــيـــض

رعاية المواهب

■ جلال حسن

في مدارسنا كثير من الطلبة الموهوبين، طلبة يلمعون ذكاءً وفطنة واستيعابا مبكرا يفوق سنوات أعمارهم، طاقات يمكن أن تعمل أشياء كثيرة وتبدع في المستقبل إذا لقيت الرعاية والاهتمام.

ورغم قلة مدارس المتميزين في البلاد وتباعدها في المنطقة الواحدة، تزايدت أعداد الطلبة الموهوبين في باقي المدارس، ولكن لم يلتحقوا بتلك المدارس. ويكمن السبب الرئيس هو بعد المسافة بين البيت والمدرسة الأمر الذي يحتاج إلى واسطة نقل واهتمام أسري وهذا لا يتوفر عند غالبية العوائل وظروفها الاجتماعية الكثيرة.

مدارس المتميزين علامة واضحة على أن طلبتها من المتفوقين في دراساتهم، ويسبقون أعمارهم بالاستيعاب وتجاوز مراحل دراسية بالفهم والإدراك، وتتميز هذه المدارس أيضاً بوجود كادر تدريسي من ذوي الخبرة والاختصاص وبعضهم من شارك في تأليف المناهج التدريسية، ووضع مناهج طرق التدريس ووضع الأسئلة الوزارية، فضلا عن وجود المختبرات ووسائل الإيضاح . كذلك نجاح الإدارة التدريسية بالالتزام بالدوام اليومي، وضبط التوقيتات، لذلك تكون هذه المدارس أنموذجاً للتعليم، وتساعد في الوقت ذاته على تكوين شخصية الطالب أو الطالبة ضمن عملية إعداد تتكامل وتتناسق مع بعضها البعض وبالنتيجة هي صناعة المستقبل للأجيال القادمة.

إن رعاية المتميزين تقع في صميم التنمية البشرية وهي مسؤولية جماعية مشتركة تتسيدها الدولة باعتبارها الراعية الأولى لأبناء الوطن وتتخذ منها وزارة التربية والتعليم العالي منهجا لتطوير الملاكات التعليمية وزجها في دورات متلاحقة ومواكبة التطور العالمي وتغيير المناهج نحو الأفضل وتطوير طرق التدريس بما يوازي التقدم العلمي في شتى مجالاته.

مدارس المتميزين تخضع لاعتبارات واختبارات قبول خاصة وتتفوق على المدارس الأهلية والعامة. وعادة ما يحصل طلبتها على أعلى الدرجات في الامتحانات الوزارية ما يؤهلهم إلى دخول الكليات العلمية وتحديداً في الطب والهندسة لذلك يتمنى أغلبية أولياء الأمور أن يدخل أبناؤهم هذه المدارس متحملين عناء بُعد تلك المدارس عن مناطق سكناهم.

أن زيادة أعداد هذه المدارس سوف يساهم وبشكل ايجابي في إنجاح العملية التربوية، بل يؤكد على الرعاية والاهتمام من قبل الدولة لأبنائها. ربما يكون بعد المسافة سببا واهياً ويمكن معالجته بطريقة عملية، إذا وفرت وزارة التربية وبالتنسيق مع وزارة النقل ومحافظة بغداد، وسائل نقل للطلبة من مقر سكناهم إلى مدارسهم وبالعكس،عندها تكون قد أسهمت بحل مشكلة تعاني منها العوائل التي يوجد فيها أكثر من موهوب.

jalalhasaan@yahoo.com

المفتش العام لوزارة العدل لـ ﴿: الوزارة ليست طرفاً في انتزاع الاعترافات من المعتقلين

□ بغداد / قيس عيدان

المفتش العام مع المحرر

أكد المفتش العام لوزارة العدل أمين عبد القادر الأسدي أن دور الوزارة فيما يخص النزلاء والمودعين في السجون هو الإيداع فقط، وليس انتزاع الاعترافات من المعتقلين أو التحقيق معهم، مبينا أن الحديث عن وجود انتهاكات خطيرة وتعذيب للسجناء لا أساس له من الصحة، وان حدثت في بعض الأحيان، فهي تمثل تصرفات شخصية من قبل بعض حراس الإصلاحيات. وأضاف الأسدي في حوار أجرته (المدى) معه أمس أن "قانون انضباط موظفي الدولة يعاقب المسبب بالإساءة إلى النزلاء، بالإضافة إلى الإجراءات القانونية الأخرى التي تصدر بحقهم من قبل السلطات القضائية"، مشددا على "وجود العديد من الإجراءات الرادعة بحق المخالفين، والسعي لان تكون دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل إحدى التشكيلات المهمة في الوزارة وتمارس عملها بشكل انسيابي مع مراعاة الجوانب الإنسانية والاجتماعية كافة بحق المودعين والنزلاء"، كاشفاً عن "إعادة افتتاح سجن بغداد المركزي (أبو غريب) سابقا خلال الفترة القليلة القادمة، بعد أن تم تهيئة جميع المستلزمات الكفيلة فيه للنزلاء من خلال تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية". الأسدي أوضح أيضا أن "للوزارة تسع تشكيلات، جميعها مرتبطة بشكل مباشر مع المواطنين، ومنها التسجيل العقاري وكتاب العدول والقاصرين والتنفيذ، الأمر الذي يتطلب منا العمل على الحد وعدم السماح لممارسات الفساد، من خلال توفير العديد من الإجراءات والتعليمات التي تحمي الموظف أولاً من هذه الآفة، ومن ثم تضمن حق المواطن بشكل قانوني وسليم في انجاز معاملته دون الخضوع إلى الابتزاز المالي". وعن الإجراءات والمشاكل التي يواجهها العديد من المواطنين فيما يخص دوائر التسجيل العقاري أشار الأسدي إلى انه "من المؤسف جداً أن نرى العديد من المواطنين يلتجئون إلى معقبين أو أشخاص يدّعون معرفتهم بأشخاص في دوائر التسجيل لغرض الإسراع أو تسيير معاملاتهم، الأمر الذي يوقع المواطن ضحية هؤلاء، ولكن لو نتابع جميع القضايا التي أحيلت إلينا كمكتب مفتش عام، نرى أن المواطن هو من أوقع بنفسه ضحية بسبب عدم استخدامه الطرق القانونية في عملية البيع أو الشراء، وان يقوم بمتابعة القضية بنفسه، وهذه دعوة لعموم المواطنين إلى أن يقوموا بأنفسهم بإجراءات عملية البيع أو الشراء، لقطع الطريق أمام المتصيدين أو الذين يستغلون جهل المواطنين بالإجراءات القانونية في انجاز المعاملات".

المفتش العام لوزارة العدل أكد أيضا أن "العام الحالي سيشهد انخفاضا كبيرا في نسب الفساد، وان المؤشرات تبين اتجاه الدوائر التابعة لوزارة العدل نحو المزيد من التشدد في مواجهة حالات الفساد الإداري والمالي، والسعي لجعلها خالية من أية ممارسات تندرج ضمن قضايا الفساد، من خلال الالتزام بالمعايير المهنية للوظيفة العامة". الأسدي أوضح أيضا إن "الفساد منتشر في دول العالم كافة، لكن بنسب متفاوتة، وإن العراق يسعى من خلال الأجهزة الرقابية، المتمثلة بهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والمفتشين العموميين ولجنة النزاهة البرلمانية، لسيادة ثقافة النزاهة"، مبيناً أن ذلك "يتطلب زيادة وعي الموظفين والمواطنين بمخاطر الفساد المالي والإداري، خاصة وان البلاد مقبلة على ثورة إعمار واستثمار وجذب لرؤوس الأموال الأجنبية التي تبحث عن قوانين فعّالة تحاسب المسيئين، وبيئة خالية من آفة الرشوة". في هذا الصدد أكد "إحالة ١١٤ قضية لموظفين في وزارة العدل إلى النزاهة بضمنها ٨٨ حالة تزوير وثائق، وان العمل جار حاليا لتدقيق جميع الوثائق الدراسية للموظفين". وانتقد الأسدي الادعاءات القائلة إن العمل في تشكيلات وزارة العدل متقاعس، وان الموظفين لا يقومون بدورهم بشكل صحيح، وقال إن "بعض الوزارات والدوائر تتسبب في إعاقة العمل داخل دوائرنا وتزيد من معدلات الزخم الحاصل فيها"، مبينا أن "عملية بيع وشراء المركبات هي من اختصاص مديرية المرور العامة، لكن مع هذا، يرغم بائع المركبة او من قام بشرائها الى مراجعة دائرة الكاتب العدل لغرض نقل ملكيتها، الأمر الذي يسبب مشاكل إدارية وزخما يوميا في الدوائر تلك".

الحالة الجوية
الطقس: غيوم بيضاء متوسطة
شروق الشمس: ٧:٠٧
درجة الحرارة العظمى: ١٣ مئوية
درجة الحرارة الصغرى: ٧ مئوية
الرطوبة النسبية: ٨٨ %
الضغط الجوي: ١٠١٧
الرؤية: جيدة جدا

24 ساعة خارج بغداد

التجاذبات بين السلطتين التنفيذية و التشريعية أوقفت صرف المبالغ المخصصة للمشاريع الخدمية

□ بابل / إقبال محمد

وصف عضو مجلس محافظة بابل علي حسين الخفاجي أن عدم صرف المبالغ المخصصة لمحافظة بابل والبالغة (٩٠) مليارا من أصل ١٥٢مليارا هو خلل كبير في تنفيذ المشاريع لأن هذه الأموال رصدت لبناء مشاريع وتقديم خدمات وكذلك بناء البنى التحتية للمحافظة التي لاقت كثيراً من الحرمان من قبل النظام السابق.

مشيراً إلى أن محافظة بابل تحولت إلى مصرف لحفظ الأموال الحكومية وعدم صرفها وهذا دليل على فشل السلطة التنفيذية في عملها وعدم قدرتها على تنفيذ برامج ومشاريع لخدمة المواطنين.

وقال: نرى أن مدينة الحلة قد تحولت شوارعها إلى حفر غير معبدة وشوارع ضيقة وعدم وجود خدمات متكاملة والمحافظة تعيش سباتا إلا من مشاريع بنيت قبل سنتين وهذا مؤشر خطير على التراجع الفني والإداري في المحافظة أن المسؤولية مشتركة بيننا وبين الحكومة التنفيذية إلا إننا نضع اللوم أكثر على السلطة التنفيذية لان مجلس المحافظة هو سلطة تشريعية ورقابية.

مؤكداً أن هناك خللا كبيرا في تنفيذ المشاريع وتنفيذ الخطة الاستثمارية التي تأخرت للشهر التاسع وكنا نطالب المحافظة بالإسراع بتقديم المشاريع لغرض المصادقة عليها، ولكن كان هناك تهرب من المسؤولية.

وأضاف: نحتاج لوقفة حاسمة لمحاسبة السلطة التنفيذية لأن ميزانية عام ٢٠١٠ البالغة (١٥٢) مليارا لم يصرف منها كثيراً وسوف يسترجع مبلغ (٩١) مليارا منها ما سبب خللا كبيرا في محافظتنا.

مشاريع خدمية.. تصوير: ادهم يوسف

إلى ذلك قال رئيس لجنة الخدمات حسان محرج إن محافظة بابل وخلال الدورة الحالية تخلل برامج عملها الكثير من العثرات بسبب التجاذبات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية المتمثلة بمجلس المحافظة وهذه التجاذبات كان لها تداعيات كبيرة على واقع المشاريع والخدمات مما أدى إلى تعطيل إحالة الكثير من المشاريع وهذا هو السبب الأول لعدم صرف مبالغ الميزانية الاستثمارية كاملة، أما السبب الثاني هو أن محافظة بابل تفردت عام ٢٠١٠ بتطبيق مشروع المواصفات القياسية الفنية الدولية على المشاريع التي تقام في المحافظة والتي تحصر المنافسة فقط بين الشركات الكفوءة وذات الاختصاص والتي تمتلك خبرة فنية عالية وموارد مالية كافية حتى تستطيع المحافظة من الحصول على مشاريع متميزة وهذه القضية كان لها سلبيات على تنفيذ المشاريع، بسبب عدم وجود شركات مقاولات كافية لتنفيذ المشاريع وفق هذه المواصفات وهذا هو السبب الثاني للتأخير.

إما بالنسبة لتدوير الأموال وهي مسألة شائكة عانينا منها عام ٢٠٠٨ وطالما تحدثنا عنها وافهمنا الحكومة المركزية بأنها ترتكب أخطاءً حسابية وفنية بحق المحافظات التي لا تستطيع أو تتلكأ في صرف الأموال لان هذه الأموال هي تخصيصات للمحافظة ووفق الكثافة السكانية وهي استحقاق رسمي من الحكومة المركزية وكان الأجدر بالحكومة المركزية ألا تحدد سقفا زمنيا لإنفاقها لأن تحديد هذا السقف هو محاولة للإسراع بالإنفاق وهذا يؤدي إلى فساد مالي وإداري كبير وتنفيذ مشاريع فاقدة للمواصفات الفنية المطلوبة.

مبيناً أن ميزانية محافظة بابل للعام الماضي سوف لا تدور لأن مجلس النواب وبدورته الحالية تفهم الوضع المالي للمحافظات واتخذ قراراً بإبطال مبدأ التدوير وهذا سيؤدي لإعطاء المحافظات فسحة كبيرة بتنفيذ المشاريع بكل دقة وبمواصفات فنية.

ومن جانبه أشار نائب رئيس لجنة الإعمار والاستثمار في المجلس المهندس مهدي عاكول أن السبب الرئيسي لعدم صرف الأموال المخصصة لمحافظة بابل والبالغة (١٥٢) مليارا هو قيام محافظة بابل دائرة العقود الحكومية بإعلان المناقصات وفق المواصفات القياسية والتي لم يتم العمل فيها في أي محافظة أو وزارة إلا في محافظة بابل وهذه الوثائق القياسية ذات مواصفات دولية تتطلب وجود شركات متخصصة لذا طلبت من دائرة العقود الحكومية في المحافظة بضرورة استخدام وإتباع الطرق والتعليمات التي أعدتها وزارة التخطيط لعام ٢٠٠٨ وكذلك الاستعانة بتعليمات إحالة المناقصات والعقود التي تعمل بها الوزارات العراقية لانجاز المشاريع . مشيراً إلى أن الوثائق ذات المواصفات القياسية جديدة على المحافظة ولم تعمل بها أي محافظة من محافظات العراق المجاورة، ولكن لم يأخذ بهذا الرأي والاقتراح مما أدى إلى تأخر إعلان المشاريع لأن دائرة العقود الحكومية لم تستطع ضمن هذا الوقت القصير بإحالة المشاريع مثل عدم قدرة المحافظة على إحالة مشاريع الماء أو شراء وتجهيز آليات وكثيراً من المشاريع بسبب انتهاء السنة المالية وعدم استطاعة أي جهة بالمحافظة على تحمل المسؤولية باتخاذ قرار لإحالة المشاريع لانتهاء السنة المالية وهذا سيؤدي إلى إعادة الإعلان عن تلك المشاريع مرة أخرى وبالاتفاق مع المحافظة ودائرة العقود ووزارة التخطيط لغرض إعادة إعلان تلك المناقصات.

وبين عاكول أن المحافظة لم تصرف غالبية الميزانية الاستثمارية والبالغة (١٥٢) مليارا إلا أنها ستستطيع صرف تلك المبالغ هذا العام بسبب أن هناك قراراً من مجلس النواب صوت عليه بعدم تدوير مبالغ تنمية الأقاليم.

وعلى صعيد مختلف خصص مجلس محافظة بابل أربع ملايين دينار ونصف لشراء مبيدات خاصة للقضاء على انتشار نبات الداتورا السام في بعض مناطق المحافظة لاسيما جنوب المدينة وقال رئيس اللجنة الزراعية في المجلس عامر المرشدي إن المبلغ سيخصص لمديرية زراعة بابل لشراء مبيدات كيميائية خاصة للقضاء بشكل نهائي على نبات الداتورا الذي انتشر في بعض الأجزاء الجنوبية من المحافظة.

مضيفاً أنه تم عقد عدة ندوات مع المختصين بالشأن الزراعي وبعض الدوائر الأمنية وتحديد المناطق التي ينتشر فيها وقد اتخذت خطوات عملية للقضاء على هذا النبات السام الذي يعرف بالداتورا.

ملـفـات خـاصـة

كتل سياسية تعترض على آلية تشكيل مجلس إدارة هيئة استثمار ذي قار

□ الناصرية / حسين العامل

في الوقت الذي أبدى فيه عدد من أعضاء مجلس محافظة ذي قار اعتراضهم على آلية تشكيل مجلس إدارة هيئة استثمار ذي قار التي جرى انتخابها مؤخرا، أعلنت كتلة تيار الأحرار المستقل عن تقديمها اعتراضاً رسميا إلى رئيس مجلس المحافظة بهذا الشأن، واصفة إجراءات تشكيل مجلس إدارة الهيئة بغير القانونية.

وقال رئيس كتلة تيار الأحرار المستقل حميد الغزي للمدى: إن كتلة الأحرار وبعد أن لاحظت وجود مخالفات صريحة للقوانين الخاصة بتشكيل مجلس إدارة هيئة الاستثمار تقدمت باعتراض رسمي إلى رئاسة مجلس المحافظة، مشيرا إلى دعم كتلة شهيد المحراب وأعضاء آخرين من مجلس المحافظة للاعتراض الذي قدمته الكتلة.

ويتكون مجلس محافظة ذي قار الذي يضم ٣١ عضوا من خمس كتل سياسية هي قائمة ائتلاف دولة القانون (١٣) عضوا وتيار الأحرار المستقل (٧) أعضاء وشهيد المحراب والقوى المستقلة (٥) أعضاء وتيار الإصلاح الوطني (٤) أعضاء وحزب الفضيلة الإسلامي يضم عضوين.

ونوه الغزي الذي يشغل أيضا منصب المعاون الإداري لرئيس مجلس المحافظة إلى أن قانون تشكيل هيئة الاستثمار نص على أن يكون أعضاء مجلس إدارة هيئة الاستثمار بدرجة مدير بالنسبة للقطاع العام ومهندسين وقانونين أو فنيين من ممثلي الاتحادات والنقابات بالنسبة للقطاع الخاص، وأضاف: هذا ما لم يحصل في التشكيلة الجديدة مؤكدا عدم وجود أي عضو من الأعضاء ممن هو بدرجة مدير ولا من يمثلون الاتحادات والنقابات، لافتا إلى أن نقابتي المحامين والمهندسين واتحاد رجال الأعمال وغرفة التجارة كانت قد قاطعت إجراءات تشكيل هيئة استثمار ذي قار في وقت سابق لأسباب تتعلق بآلية تشكيل الهيئة وأسباب أخرى تتعلق باعتماد المحاصصة الحزبية في طريقة اختيار الأعضاء على حد قوله.

وكان مجلس محافظة ذي قار قد صوت نهاية الشهر الماضي على اختيار كل من عبد المحسن هداب وبسيل طالب وعبد الواحد حميد وعلي عبد العباس وعقيل عبد الوهاب لعضوية مجلس إدارة هيئة استثمار محافظة ذي قار وسط أنباء عن مقاطعة ١٢ عضوا من أعضاء مجلس المحافظة لجلسة التصويت.

وأشار رئيس كتلة الأحرار المستقلين إلى أن معظم من جرى انتخابهم لعضوية مجلس إدارة هيئة الاستثمار لا تنطبق عليهم الضوابط التي شرعها مجلس المحافظة في وقت سابق واعتمدها كآلية لترشيح وانتخاب هيئة الاستثمار لافتا إلى أن من بين الأعضاء من هو مدرس تاريخ وآخر أقيل من منصبه بقرار سابق من مجلس المحافظة وثالث مشمول بإجراءات اجتثاث البعث المنحل فضلا عمن لم يكونوا بدرجة مدير.

5 X 5

الموارد تناقش المشاريع الإروائية

□ بغداد / المدى

التقى وزير الموارد المائية المهندس مهند السعدي عددا من أعضاء مجلس محافظة بغداد لمناقشة تنفيذ المشاريع الإروائية.

وذكر مصدر إعلامي في الوزارة للمدى أمس أن الوزير أكد خلال اللقاء على العراق يعاني شحة شديدة في المياه نتيجة قلة تساقط الأمطار والثلوج وتدني الإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات للسنة الحالية والسنوات السابقة وان الدراسات والمؤشرات تشير إلى استمرار الشحة المائية للفترة المقبلة.

وأشار إلى أن الوزارة اتخذت العديد من الإجراءات لتقليل الهدر في المياه والحفاظ على الثروة المائية من خلال تبطين القنوات لتقليل الرشح واستخدام طريق الري الحديثة كالري بالرش والتنقيط والتشجيع على زراعة أنواع معينة من النباتات التي لا تستهلك كميات كبيرة من المياه وكذلك حفر الآبار المائية في المناطق التي تعاني نقصا في المياه السطحية إضافة إلى استخدام المكائن والآليات الحديثة في أعمال التطهيرات والكري وصيانة المشاريع الإروائية".

يذكر أن الاتصالات والمباحثات مستمرة من خلال القنوات الدبلوماسية مع دول الجوار المتشاطئة مع العراق.

أمانة بغداد توقع ثلاثة عقود لتطوير شارع المطار

□ بغداد / الامانة

تمكنت أمانة بغداد وبجهد كبير من توقيع ثلاثة عقود بما يقارب ١٩٤ مليون دولار مع ثلاث شركات عالمية تركية لتطوير شارع المطار ومحمد القاسم والعقد الثالث لتنظيف مركز المحافظة. وأضاف مدير مكتب إعلام الأمانة حكيم عبد الزهرة أن العقود الثلاثة التي أبرمت مع الشركات التركية من كافة النواحي حيث أن شارع المطار سيشهد نصب كاميرات مراقبة على طول الشارع وتأهيل وتأثيث بالكامل وأيضاً تأهيل وتطوير ٦بوابات في المنطقة الخضراء وتطوير ساحة الاحتفالات والجندي المجهول وتشجيرها بالكامل فضلا عن نصب شاشات عملاقة ونافورات وبارك للسيارات والشارع الآخر هو شارع محمد القاسم أيضاً سيشهد إحياء بالكامل لكونه من الشوارع الأساسية والمهمة وضمن العقد إعادة تأهيله وترميمه بالكامل والعقد الثالث تم توقيعه لتنظيف مركز المدينة، والآن الشركات التركية قد وصلت بغداد وبدأت تتهيأ لتباشر أعمالها منتصف الشهر الحالي مشيراً إلى أن "هناك ٢٣ شارعا رئيسا سيتم تأهيلها وإعادة تطويرها من خلال التعاقد مع شركات متخصصة في تأهيل وتأثيث الشوارع.

افتتاح مصرف دم نموذجي

□ بابل / المدى

افتتحت دائرة صحة بابل أول مصرف دم نموذجي متكامل في المحافظة والذي يعتبر خطوة علمية وإنسانية متطورة لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين

وأضاف الدكتور محمود عبد الرضا مدير عام صحة بابل للمدى أمس أن افتتاح مصرف الدم يؤكد عزمنا على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين والمصرف أقيم على مساحة ١٥٠٠ متر مربع في المجمع الطبي وبكلفة تجاوزت ملياري دينار ويأتي ضمن خطة وزارة الصحة للارتقاء والاهتمام بالمؤسسات الصحية ومنها مصرف الدم الذي يعد احد الشرايين الرئيسية للمؤسسات الصحية. مشيراً إلى أن المصرف يضم مختبرات حديثة ومتطورة جداً ومن مناشئ رصينة وكذلك صالات للتبرع والانتظار وزود بكادر طبي وصحي متكامل والمصرف سيغذي المستشفيات والمؤسسات الصحية بقناني الدم المفحوص وكذلك سيقوم بتأمين وحدات الدم ومشتقاته والبلازما والأقراص الدموية للمرضى الراقدين في المستشفيات الحكومية والأهلية وإجراء الفحوصات الخاصة بتحديد صنف الدم وإجراء فحوصات المسحة الأولية الخاصة بالتحري والكشف عن الفيروسات المحتمل وجودها في دم المتبرع.

توجه لحجب البطاقة التموينية عن رجال الأعمال

□ بغداد / الإخبارية

كشف عضو لجنة إصلاح البطاقة الوطنية الدكتور مهدي العلاق، أن اللجنة تتجه خلال هذا العام إلى حجب البطاقة التموينية عن رجال الأعمال والتجار والصناعيين.

وقال العلاق الذي يرأس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط، بتصريح لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) أمس السبت، إن اللجنة التي يرأسها الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق، أصدرت خلال العام الماضي تقريراً تم إقراره من قبل مجلس الوزراء تضمن شيئين مهمين، الأول هو تقليص مفردات البطاقة وهذا ما تم فعلا، والثاني البدء بحجب البطاقة عن شرائح معينة من المجتمع بشكل تدريجي والذي بدأ العمل به، مشيراً إلى أن اللجنة سيكون لديها مطلع شباط المقبل اجتماع مع البنك الدولي لتحديث هذا التقرير وإعادة النظر به، في ضوء المناقشات الوطنية التي جرت على هذا النظام. ووصف هاتين الفعاليتين اللتين نفذتا بالجيدة إلى حد كبير،مستدركاً الحاجة إلى مزيد من التدقيق في مسألة حجب البطاقة عن الشرائح المختلفة ،لافتاً إلى أن الخطة التي أطلقتها اللجنة هي خمسية والمفروض الاستمرار بها للسنوات المقبلة، ولكن سيتم مراجعة هذه الخطة مطلع شباط المقبل. وأكد العلاق أن العام الحالي سيشهد زيادة الاستهداف وحجب البطاقة عن رجال الأعمال والتجار والصناعيين.

إحصائية بإعداد الولادات والوفيات

□ كركوك / كورديو

نشرت مديرية صحة كركوك إحصائية بعدد الولادات خلال العام الماضي ٢٠١٠ حيث بلغت ثمانية وعشرين ألفاً وتسعمئة وستة وثمانين حالة ولادة طبيعة لأطفال من كلا الجنسين. وأعلن المدير الإعلامي لدائرة صحة كركوك صديق عمر خلال مؤتمر صحفي حضره مراسل موقع كورديو عن تسجيل ثمانية وعشرين ألفا وتسعمئة وستة وثمانين حالة ولادة طبيعة لأطفال من كلا الجنسين ضمن حدود المحافظة. فيما سجلت مديرية مرور كركوك العشرات من الحوادث المرورية المختلفة من اصطدام وانقلاب للمركبات أوقعت ضحايا بين قتيل وجريح.

وأعلن العميد سالار احمد في تصريح لقناة سبيدة الفضائية أن عشرات الحوادث المرورية وقعت خلال ٢٠١٠ ضمن حدود المحافظة أسفرت جميعها عن وفاة مئة وواحد وعشرين شخصا وإصابة مئة واثنين وعشرين آخرين بجروح مختلفة.